

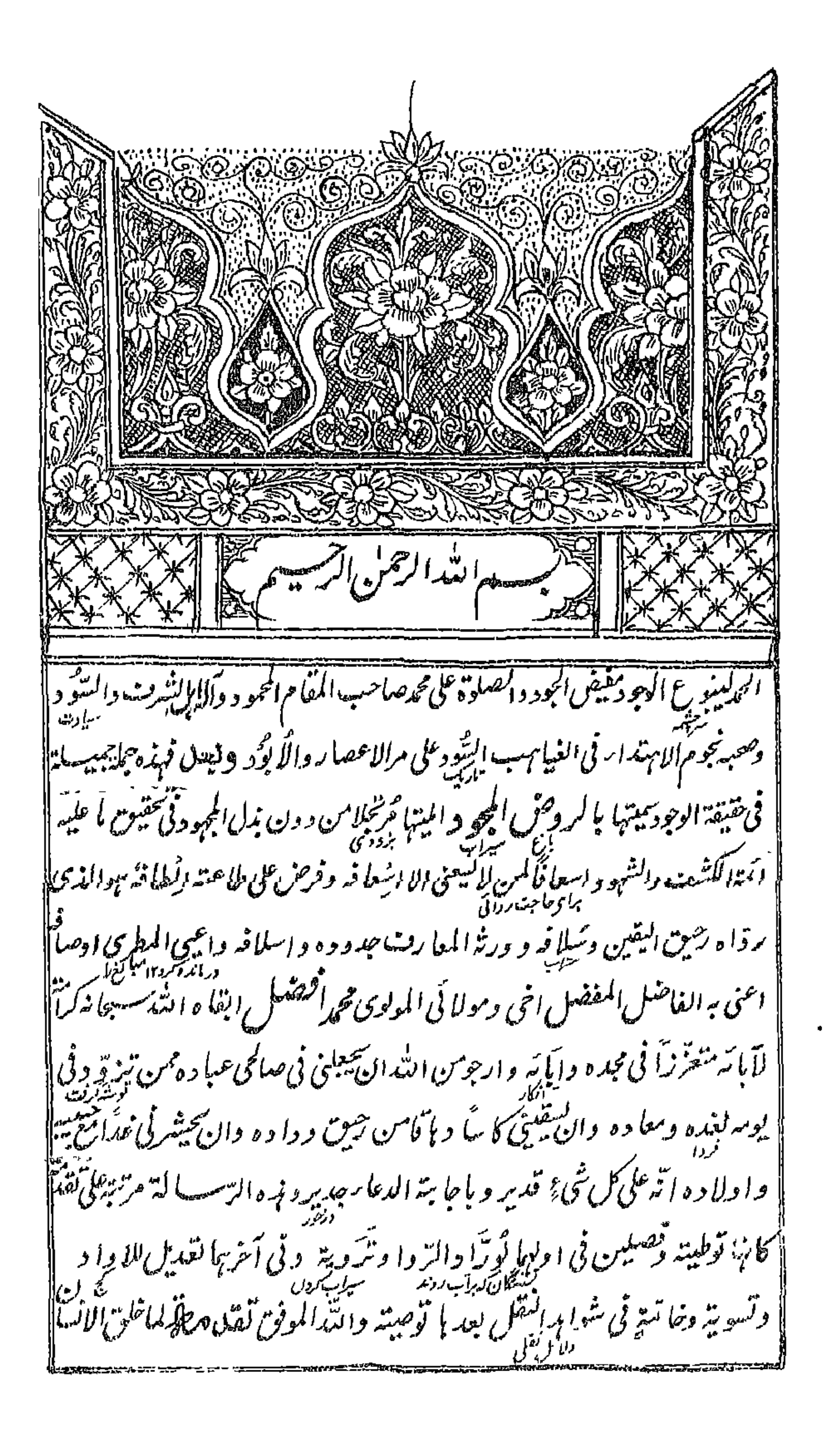
هو الاول والآخر والظاهر والباطن

هذه الرسالة الانيقة الوجيزة فی تحقیق وحدة الوجود مسمی

بالروض المجود

من تصنیف افضل العلما خاتم الحکما عالم علوم ادق مولانا مولوی محمد فضل حق عمری خیرآبادی

قد طبعت فی مطبع مفید الاسلام حیدرآباد دکن ۱۳۱۳ھ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لينبوع الوجود مفيض الجود والصلوة على محمد صاحب المقام المحمود وآله اهل الشرف والسؤدد

وصحبه نجوم الاهتداء في الغياهب السود على مر الاعصار والابود وبعد فهذه جملة جميلة

في حقيقة الوجود سميتها بالروض الممجود والمنتهى مجملا من دون بذل المجهود في تحقيق ما عليه

ائمة الكشف والشهود واسعافا لمن لا يبغى الا اسعافه وفرض على طاعته الطافه هو الذي

يرواه رحيق اليقين وسلافه وورثة المعارف جدوده واسلافه واعني المطرى اوصافه

اعني به الفاضل المفضل اخي ومولائي المولوي محمد افضل ابقاه الله سبحانه كرامة

لآبائه متعززا في مجده وآبائه وارجو من الله ان يجعلني في صالحي عباده ممن تزود في

يومه لغده ومعاده وان يسقيني كاسا دهاقا من رحيق وداده وان يحشرني غدا مع حبيبه

واولاده انه على كل شيء قدير وباجابة الدعاء جدير وهذه الرسالة مرتبة على تقدمة

كانها توطية وفصلين في اولهما ثورا والروا وتروية وفي آخرهما لتعديل الاوراد

والتسوية وخاتمة في شواهد النقل بعدها توضيحه والله الموفق لتقديم مطالب لما خلق الانسان

لعبادة خالقه والتخلق باخلاقه رزق العقل لمعرفة معبوده والایمان بوجوده بالنظر فی
مظاهر جوده ولم یعذر فی معرفته من لم یبلغه دعوة الانبیاء علیهم السلام علی ما اعتقده
مشائخنا الماتریدیة الذین هم اعلام اهل الاسلام اذ العقل الصریح دلیل کاف
علی انه موجود بلا مکاف ولولا ان العقل اسوة فی هذا المرام لزم افحام الانبیاء علیهم السلام
کما هو مشروح فی کتب الکلام فلکون العقل فی هذا الباب قدوة وجب الایمان
بالمعبود وصفاته علی من لم یسمع دعوة ولذا لم تجز الایمان بالتقلید فی علم الذات و
الصفات والتوحید ولذا دلّ بالدلایل العقلیة علی ذلک فی الفرقان الحمید والقرآن
المجید فقال عز من قائل سنریهم آیاتنا فی الآفاق وفی انفسهم حتی یتبین لهم انه الحق او
لم یکف بربک انه علی کل شئ شهید والا لکفی فی ذلک الاستناد الی قول الرسول المتلقی
قوله بالقبول ولم یحتج الی التنبیه علی براهین عقلیة انیة ودلائل برهانیة یقینیة وایضا فالحکمة
اشرف الکمالات الانسانیة واجل الملکات والصفات النفسانیة لشهادة النقل
ودلالة العقل واشرفها النظریة واشرف النظریة الفلسفة الباحثة عن الوجود وتقاسیمه
واشرف الفلسفة علم التوحید والصفات فاستبان بدلالة العقل والنقل من الادلة
وشهادة الفلسفة والوحی والملة انه یجب علی کل عاقل ان یبذل فی العلم بوجود ربه جهده
وان یراعی مع خالقه جلشانه عهده وان یصرف فی ذلک علی قدر وسعه جده بشرط ان لا
یتجاوز حده فیکون من الاخسرین اعمالا الذین ضل سعیهم فی الحیوة الدنیا وهم یحسبون انهم
یحسنون صنعا ولما کان السبیل الی معرفته عز مجده هو النظر فی العالم فانا نری الاشیاء
موجودة مترتبة آثارها علیها مستندة احکامها الیها ورأینا لها تقدما وتوجدا وتکونا وتفسدا
وتحققا وتنفذا والقنا بامکانها وجزمنا بهلاکها وبطلانها فعلمنا ان لها صانعا حکیما صنعها

واجاد وخالقا قيوما خلقها كما اراد فنجد بسنا من البدايع ان لها مبدعا ومن الحكم المودعة
في العالم ان لها مودعا ولكن هذا نظر عامي يستقل به جميع العقول ولا يعذر من لم يهتد به
وان لم يبلغه دعوة الرسول ولما كانت مراتب العقل متفاوتة متباعدة ومنازل الخلق متنازلة
متصاعدة والآراء متخالفة ومتباعدة والهمم مترقية ومتقاعدة تفاوتت مراتب المعرفة
بحسب تفاوتها وتناقضت عقائد الامم تتخالف الانظار وتهافتها حتى ان من
الواصلين من ترقى الى ان لو كشف الغطاء لما ازداد يقينا ومن السافلين من
نحت الاحجار بيده واتخذ عبادتها دينا وان لها عكف وسمع الحق فنكف وضل
ضلالا مبينا كذلك من نظر الى آثار متخالفة متعاندة واحال اسنادها الى حقيقة واحدة
ظن ان الموجودات ذوات متعددة وكثيرة متبايدة لاختلاف حقايقها وتخالف
آثارها واحكامها وان كانت كلها فائضة من حقيقة احدية بها وجودها وقوامها ومن
امعن في جهة الوجود واشتراكها والقن ببطلان الممكنات وهلاكها واذعن بان
تحقق الموجودية انما هو بتحقق مصداقها آمن بان مصداقها حقيقة واحدة على اطلاقها
وهي مع وحدة ذاتها متطورة في تعيناتها باعثة لتباين الآثار في تطوراتها ومن البين
الواضح الذي لا ينكر ولا يخفى ان النظر كلما كان ادق واصفى كان العلم الحاصل به
احق واوفى وان الصوفية الصافية ادق انظارا واقدس اسرارا واصوب
افكارا واشغل فيهم سرا وجهارا واذكر اياه ليلا ونهارا واطوع له انقيادا واد
اصدق اعتقادا واخلص في طاعته نية واكمل في شانه روية واسد به ايمانا
واشد به هيمانا واسعى اليه طلبا وادعى له رهبا ورغبا فلا محالة يكون ما اعتقدوا ابعد
عن الشطط آمن وبالقبول والايمان اقمن ولا نظن بهولاء الكرام الاجلة ان اعتقادهم

مضاد للاسلام والملة ولا انه مخالف لما يقتضيه صريح العقل بقواطع الادلة كلا كيف
يُظَنّ صديق بما يُظَنّ زنديق وبُهِتَ مُوَحِّدٌ بما يهذي به ملحدٌ وعلام يُعزى الى هؤلاء
الاعلام خِفّةُ العقول وضعف الاحلام وكم يُقاس على سفيهٍ عاقلٌ وكيف يُعادل بمجروحٍ
عادلٌ وبم يُوازن راى رزين من حصيف العقل خفيف بل واهمٍ سخيف من ضعيف
ولكن لا يضر عين الشمس ان يستنكرها عين رمداء ولا يعيب فصل الربيع ان يهيج فيه
السوداء ولا ينبغي ان يُظَنّ ان هؤلاء الكرام لابتلائهم بالعشق والغرام وتغلغلهم في حبهم
وذهولهم عن لُبّهم واشتغالهم عما سوى ربهم قد اشربوا عشقه في قلوبهم فاعرضوا اصفيا عما عدا
مطلوبهم فظنوا كلما راوه ربا لما قد شغفوا حبا فقال بعضهم انا الحق وبعضهم ما في جبتي الا الله وبعضهم
سبحاني ما اعظم شاني كما قال من لم يعرف في العشق تدبيرا وقيلا انا الليلى انا الليلى وان
ذلك كمال لدلالته على ان السالك قد بلغ من غايات المحبة اقصاها وان المحب
لم يغادر من مراتب العشق صغيرة ولا كبيرة الا احصاها كمن تحدق في جرم الشمس وانطبعت
صورتها في الحس ظن كلما يراه مما عداها انه هي الشمس وانه قد راتها وذلك لانه على
تقدير تعدد الوجود كما يراه القائلون بوحدة الشهود يكون الحكم بالاتحاد ضربا من الجهل
والالحاد فيكون غيا وضلالا لا فوزا وكمالا فيكون غاية رياضاتهم ومجاهداتهم وقصوى
مكاشفاتهم ومشاهداتهم امرا خياليا وهميا وخيالا باطلا يتخيله الوهم غيا وعمارا كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء وحاشاهم ان يكونوا مدبرين في تيها وليس التخييل ومسوسين
في مجازفة الاباطيل على انهم من لم يذهب بلبه نشوة حبه بل هو صاح في سكره
شاك مع شكره صامت مع ذكره فارغ مع فكره بل زاده نشوات حبه افاقة و
صحوا فهو لا يبوح بما يقتضيه غلبة شوقه وان محته محوا فهو يراعي مع غلبة الحقيقة عليه

ظواهر الشرع ويحافظ على مناسك الدين الاصل منها والفرع ثم انه يتمم بذلك التشيد وتلك النعمة ويحدث بما افاض عليه ربه الكريم من النعمة بل منهم من الهم واعلن ومنهم من نظر فبرهن فكيف يظن انهم سكروا فذهب نشوة حبهم بالبابهم فهذوا واخذوا يفترون على حبهم وربهم ولا التصنع الى من يتوهم ان مذاهبهم خارج عن طور العقل واحكامه فلا ينبغي ان يشتغل بنقضه واحكامه

گوشت کان ١٢

نقد. قال الامام حجة الاسلام في الاحياء" اعلم انه لا يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتضي العقل باستحالته نعم يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقصر العقل عنه بمعنى انه لا يدرك بمجرد العقل ومن لا يفرق بين ما يحيله العقل وبين ما لا يناله فهو اخس من ان يخاطب انتهى وقال عين القضاة

قاضی ہمدانی

في الزبدة" اعلم ان العقل ميزان صحيح واحكامه صادقة يقينية لا كذب فيها وهو عادل لا يتصور منه الجور" فبان ان مذاهبهم لا تخالف طور العقل الصحيح بل هو متزن بذلك الميزان الصحيح فنحن نحاول ان ندل على ذلك اولا بالحجة العقلية كيلا يزتاب متفلسف متعسف ثم نشيده

سفیدہ

بالادلة النقلية لئلا يشنع متكلم متكلف ولذا لم نتعرض لاصطلاح الصوفية واصولهم في هذا الكتاب بل اقتصرنا فيه على ما اقتضاه النظر في هذا الباب والله الموفق للصواب

الفصل الاول

اعلم ان الوجود الحقيقي حقيقة واحدة لا تختلف بالفصول المحصلة ولا بالعوارض المشخصة بل تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها لا بتقييد تعينها على حقيقتها الا بالاعتبار مع انها تتعين بنفسها وهي واجبة لذاتها غير معلولة لغيرها اذ لا موجود سواها وا ذهي تتعين بنفسها مع اطلاقها بنفسها فهي نفسها ما به الاشتراك بين الاشياء التي هي متغايرة متمايز بعضها عن بعض كما انها بذاتها بلا انضياف امر اليها وزيادة معنى عليها ما به الامتياز بين تلك الاشياء ومع ذلك فتعيناتها ممكنة وهي واجبة كما ان التعينات متغايرة وهي واحدة وتلك الحقيقة المطلقة غير مقصورة على تعين ولا محصورة في تشخص فهي متطورة في تعيناتها ظاهرة مع

وحدتها في الكثرة وسدد رمن قال ؎ ای که ذات خویش را مطلق مقید ساختی * برنگهای
مختلف را صورت خود ساختی * وانی بفضل ربی فی ایمانی بهذه الحقیقة وادعائی بما
استاثره مشیوخ الطریقة متمسک فی ذلک بحجة قویة ومسترشدا الی محجة سویة ولنمهد
اولا مقدمات مشیدة الارکان ثم للتجرد الی تلخیص البرهان۔ المقدمة الاولی ان الوجود
بالمعنی المصدری الذی یعبر عنه بهستی امر بدیهی فطری مشترک بین الاشیاء منتزع عنها
فی الاذهان لیس موجودا بنفسه فی الاعیان وهذا ضروری ظاهر لا ینازع فیه مکابر * *
المقدمة الثانیه۔ ان الوجود المصدری الذی ینتزع عن الاشیاء لا ریب فی
ان له منشاء انتزاع فی الواقع بلا اعتبار معتبر ولا فرض فارض لا یکون انتزاع الوجود
عنه من الاختراعیات الصرفة والتعملات الوهمیة بل لا بد وان یکون ذلک الامر
موجودا فی الواقع متحققا فی نفس الامر والا لکان الوجود اختراعیا محضا اذ واقعیة الانتزاعیات
هی واقعیة مناشیها المقدمة الثالثه۔ ان منشاء انتزاع الوجود المصدری نفس
الحقیقة الموجودة بلا زیادة امر علیها وانضمام معنی الیها وذلک لان منشاء انتزاع الوجود
لو لم یکن نفس الحقیقة بل هی مع امر زائد علیها فذلک الامر اما ان یکون امرا منضما الیها
او امرا انتزاعیا عنها وکلاهما باطل اما الثانی فلان الوجود المصدری اول الانتزاعیات
عن الحقیقة لا یسبقه انتزاعی آخر وکونه اول الانتزاعیات اولی ولانه لو سبقه انتزاعی
آخر فلا ریبة فی انه لا تحقق لذلک الامر الانتزاعی فی الواقع الا لمنشاء انتزاعه فیکون
ذلک المنشاء منشاء الانتزاع الوجود فی الواقع فهو احق بان یعد منشاء الانتزاع فیکون
وساطة ذلک الامر الانتزاعی ملغاة فی البین واما الاول فلوجهین الاول ان الضرورة
شاهدة بان انضمام شیء الی شیء فرع وجود المنضم الیه فلو کان مصداق الوجود امرا

منضما الى الحقيقة كان ذلك الامر المنضم سابقا على وجود الحقيقة ضرورة تقدم المصداق
على الصادق ووجود الحقيقة مقدما على ذلك الامر المنضم ضرورة سبق المنضم اليه على
المنضم وانه دور الثاني ان انضمام شيء الى شيء يستدعي وجود المنضم اذ لا معنى لانضمام
المعدوم البحت الى شيء فلو كان مصداق الوجود امرا منضما الى المهية كان لذلك الامر
وجود والكلام في وجوده كالكلام في نفس وجود المهية فان كان مصداق وجود ذلك الامر نفس
ذاته فليكن مصداق وجود المهية نفس ذاتها اذ العقل الصريح والوجدان الصحيح غير فارق
بين موجود وموجود والا كان المصداق امرا منضما الى ذلك الامر فتسلسل على ان الفطرة
الغير المشوبة والبديهة الغير المكذوبة قاضية ببطلان هذا الاحتمال من دون تجشم
الاستدلال فاذن مصداق الوجود في الواقع بلا فرض فارض نفس جوهر الحقيقة بلا زيادة عارض
فاستبان ان الوجود بمعنى مصداق الوجود والمصدري ليس امرا انتزاعيا كما يتوهم من
كلام الشيخ المقتول (شهاب الدين سهروردي) ولا وصفا انضماميا كما يهذي به جماعة من ضعفاء العقول المقدمة الرابعة
ان نسبة الوجود الى جوهر الحقيقة التي هي مصداقها نسبة الانسانية الى مهية الانسان والحيوانية
الى مهية الحيوان اذ الوجود ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة كما ان مفهوم الانسانية ليس معنى
زائدا على نفس الحقيقة الانسانية بلا فرق وقد تكفلت المقدمة الثالثة ببيان هذه المقدمة
فان رابك الوهم بان الوجود انما ينتزع عن الحقيقة الانسانية من حيث استنادها الى
الجاعل والانسانية تنتزع عنها لا من تلك الحيثية فمصداق الوجود ليس هي جوهر الحقيقة
الانسانية بذاتها بلا اعتبار حيثية بل هي من حيث استنادها الى الجاعل ومصداق الانسانية
هي نفسها بلا زيادة حيثية اصلا فدع عنك ارتيابه وانفض عن عطفك جلبابه واعلم ان
مصداق الوجود بمعنى منشاء انتزاعه لا يمكن ان يكون هي الحقيقة مع زيادة حيثية ما بان

يكون الحيثية قيداً في المصداق جزءاً منه واخلافيه والّا سبقت تلك الحيثية على الوجود وقد بان
بطلان ذلك بل يكون تلك الحيثية تعليلية منتزعة عن الحقيقة بعد انتزاع الوجود فلا يكون
مصداقاً للوجود بمعنى منشاء انتزاعه بل انما يكون مصداقاً له بمعنى انها علة لحمل الوجود عليها في
لحاظ الذهن لا في الواقع اذ لو كانت علة لصدقه عليها في الواقع كانت سابقة على وجود تلك الحقيقة
مع انها عبارة عن اضافة بينها وبين جاعلها والاضافة انما تحقق بعد المضافين وكما ان
تلك الحيثية تعليلية في صدق الوجود على الحقيقة كذلك هي تعليلية في صدق الانسانية عليها
ضرورة ان الحقيقة ما لم تجعل وما لم يكن لها فعلية ليست حقيقة لا انساناً ولا غيره كما انها ما لم
تجعل ليست موجودة فهي كما انها يصدق عليها الوجود من حيث استنادها الى الجاعل كذلك
يصدق عليها الانسانية من تلك الحيثية وكما ان الحقيقة المتقررة لا تنتظر في صدق ذاتها
عليها امراً زائداً كذلك لا تنتظر هي اي الحقيقة المتقررة في انتزاع الوجود عنها وصدقه
عليها امراً زائداً وكما انها لا تفتقر في انتزاع الانسانية عنها بعد تقررها الى شئ انما تفتقر اليه
في اصل تقررها كذلك لا تفتقر في انتزاع الوجود عنها بعد تقررها الى شئ انما تفتقر اليه في
سنخ التقرر حتى لو امكن تقررها بنفسها لكفى في انتزاع الامرين عنها بلا فرق ومن فرق بينهما في
هذا الباب لم يزد على طنين الذباب وقد بسطنا ذلك في غير هذا الكتاب فهذه اربع مقدمات
موسسة على قواعد اليقين غير مشتابة بالظن والتخمين وبعد تمهيدها نقول لا يرتاب في ان الوجود
المصدري منتزع عن الاشياء صغيرها وكبيرها ونقيرها وقطميرها وسافلها وعاليها ودانيها
وقاصيها وجواهرها واعراضها ومعقولاتها واعيانها فله منشاء انتزاع فيها بلا فرض فارض
واعتبار معتبر وذلك المنشاء لابد وان يكون نفسها وسنخ جوهرها وان يكون نسبة الوجود اليه
نسبة الانسانية الى الانسان ونسبة الحيوانية الى الحيوان وان يكون مصداقاً لمعنى الوجود بنفسه

بلا زيادة امر عليه وانضمام معنى اليه ويستحيل ان يكون ذلك المنشأ امراً مبايناً للاشياء
مفارقاً عنها اذ الوجود ينتزع عن نفس حقايقها وذلك المنشأ يجب ان يكون حقيقة واحدة
اذ لو كانت حقايق لم يكن نسبة الوجود الى منشأه نسبة الانسانية الى الانسان كما قد ثبت
في المقدمة الرابعة ويستحيل ان يكون تلك الحقيقة الواحدة امراً منضماً الى الاشياء او منتزعاً عنها
كما دل في المقدمة الثالثة كما يستحيل ان يكون مباينة عنها والا لم ينتزع عنها الوجود بل هي
السارية في الكل بل الكل هي تلك الحقيقة الواحدة المنبسطة المتطورة كما يتضح ان شاء الله بالبرهان و
يستحيل ان يكون تلك الحقيقة متقيدة بتعين خاص والا لما كانت منبسطة في الكل كما يستحيل ان
يكون تلك الحقيقة الحقة كلية مبهمة والا لما كانت مصداقاً للوجود بنفسها بل احتاجت في تحصلها
الى محصلات خارجية فهي مطلقة اي معراة عن كل قيد صالحة لكل تعين ويستحيل ايضاً ان يكون
معلولة لغيرها اذ لا حاصل لما عداها ولا موجود سواها والاشياء التي تتراءى مغايرة مباينة
اياها انما هي شئونها وتعيناتها الناشئة عن نفسها النابعة عن ذاتها ولما استبان ان
مصداق الوجود الذي يعبر عنه بالوجود الحقيقي حقيقة واحدة واجبة منبسطة في الكل مطلقة عن كل
تعين وقيد فاعلم ان تلك الحقيقة لما لم يكن صفة منضمة الى الاشياء ولا انتزاعاً عنها
ولا امراً مبايناً لها فهي عين كل شيء لا بمعنى ان كل شيء هي تلك الحقيقة المطلقة بما هي مطلقة
بل تلك الحقيقة تتعين بنفسها بلا زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها تعينات متلونة و
تطورات متفننة فهي باعتبار تعين شيء وباعتبار تعين آخر شيء آخر وذلك لانه
لما استبان ان مصداق الوجود المصدري هي نفس تلك الحقيقة وان مصداق الوجود
في الانسان مثلاً نفسه بان ان تلك الحقيقة نفس الانسان فاما ان يكون الانسان
تلك الحقيقة بما هي مطلقة وهو صريح البطلان لانها منبسطة في الكل بخلاف الانسان فهو غير مقصورة

علی التعین الانسانی بخلافہ او یکون الانسان ہی تلک الحقیقۃ بما انہا تعینت فاما ان یکون تعینہا
امرا منضما الیہا وہو مستحیل والا لکان موجوداً بوجود مغایر لتلک الحقیقۃ وکان مصداقا
للوجود فاما ان یکون ذلک الامر المنضم عین تلک الحقیقۃ فاما عین الحقیقۃ المطلقۃ وہو ظاہر
البطلان او عین تلک الحقیقۃ بما انہا تعینت فیعود الکلام فی تعینہا او لا یکون عینہا فلا یکون
مصداق الوجود حقیقۃ واحدۃ وہو باطل بما مرآنفا او یکون تعینہا امرا منتزعا عنہا فیکون منشاء
انتزاعہ نفس تلک الحقیقۃ فیکون تلک الحقیقۃ متعینۃ بنفسہا مع اطلاقہا بذاتہا فیکون الانسان
تلک الحقیقۃ بما انہا تعینت بنفسہا بتعین والفرس تلک الحقیقۃ بما انہا تعینت بنفسہا بتعین
وقس علی ہذا فالموجود حقیقۃ واحدۃ حقۃ واجبۃ تعینت بنفس ذاتہا وسنخ جوہرہا تعینات شتی
وتطورات بلا زیادۃ امر علیہا وانضمام معنی الیہا تطورات لا تتناہی فہی کما انہا ما بہ الاشتراک
بین الاشیاء کذلک ہی ما بہ الامتیاز بینہا وہذا ما یحتاج فی الاستیقان بہ الی تلطیف
القریحۃ وتجرید الذہن ونفض لغواشی الوہم وتصفیۃ للفکر وتدقیق للنظر واعمال للرویۃ وتجوید
للفہم ولذا تستنکف عنہ القرائح السقیمۃ وتستنام الیہ الافہام المستقیمۃ وذلک لان مصداق
التعین ہی نفس الحقیقۃ من دون ان ینضاف الیہا معنی غریب لعم یحکم بزیادۃ التعین علیہا
من حیث ان جوہرہا غیر مقصورۃ علیہ ولا محصورۃ فیہ بل ہی فی حد جوہرہا مطلقۃ غیر متقیدۃ بتعین اصلا
فان تعین المہیۃ لو کان زائدا علیہا منضما الیہا سبقہ تعین المنضم الیہ فیلزم تعین المہیۃ قبل تعینہا
وانہ خلف وایضا فاما ان یکون ذلک الامر المنضم متعینا فیکون تعینہ فرع تعین المنضم الیہ
فیہ ور او غیر متعین فلا یکون منشاء التعین المہیۃ او قد تقرر ان غیر المتعینات ولو انضمامت
الآفاق لا تفید التعین وایضا فاما ان یکون ذلک الامر المنضم معدوما فلا معنی لانضمامہ الی المہیۃ
او موجودا فیکون متعینا فتعینہ اما بنفسہ او بزائد علی ذاتہ وعلی الثانی ینساق الکلام فی ذلک الا

الزائد فانه یکون لامحالة موجودا متعینا فینساق الکلام فی تعینه ویجر الا الی نهایة فیتسلسل الامور
العینیة اعنی التعینات المنضمة الموجودة فی الخارج وانه باطل وعلی الاول یکون لما کان الذاتیة
نفس ذاته لکون نفس ذاته مصداقا للوجود والمهیة المنضم الیها ذلک التعین ایضا
مصداق للوجود بنفسها کما نطقت به المقدمة الثالثة فیکون تعینها ایضا بنفس ذاتها کما لا یخفی
وایضا لو کان التعین امرا زائدا علی جوهر المهیة منضما الیها وکان التعین الزیدی مثلا عارضا
معینا لجوهر حقیقة الانسان کان هناک موجودان بوجودین احدهما التعین والآخر معروضه
اذ لو کان هناک وجود واحد کان التعین منتزعا عن نفس جوهر الحقیقة فیکون الحقیقة متعینة
بنفسها وفیه خرق الفرض واذا کان هناک موجودان بوجودین العارض والمعروض کان
وجود ذات المعروض سابقا علی وجود ذات العارض ضرورة افتقار وجود العارض الی
وجود المعروض واحتیاج وجود العرض الی وجود الموضوع فاما ان یکون المعروض فی مرتبة
وجوده متعینا فیکون متعینا بنفسه اذ لیس فی تلک المرتبة تعین عارض وهو المطلوب او لا
یکون متعینا فیلزم وجود المهیة المجردة اذ لیس فی تلک المرتبة تعین عارض تحقیقا لسبق وجود المعروض
علی وجود العارض واللازم باطل اذ ذلک السبق واقعی لیس من التعملات الاختراعیة واللحاظ
الذی بحسبه السبق من انحاء نفس الامر ووجود المهیة المجردة فی نفس الامر مستحیل وایضا فمعروض
التعین المنضم اما حصة من الحقیقة المطلقة او نفس الحقیقة المطلقة بلا تعین حصی اصلا والثانی
باطل اذ لا یعقل تعین العارض مع ابهام المعروض وعلی الاول یکون التعین الحصی منتزعا
عن سنخ الحقیقة ویکون نفس جوهر الحقیقة مصححا لانتزاعه فی مرتبة المعروض السابقة علی مرتبة
العارض والا فاما ان یکون ذلک التعین الحصی امرا منضما فیکون هناک تعینان موجودان
التعین العارض المفروض اولا وهذا التعین الحصی الماخوذ فی جانب المعروض فیلغوا احدهما

وايضاً ينساق الكلام في هذا التعين الشخصي كما انساق في التعين العارض المفروض اولا اذ
يكون امراً منتزعاً ولكن لا من نفس جوهر الحقيقة بل منها مع امر زائد فذلك الامر الزائد
اما ذلك التعين العارض وهو باطل اذ الكلام في مرتبة عروضه السابقة عليه او عارض
آخر فهو متاخر عن التعين العارض ايضاً فكيف يكون في مرتبة عروضه
فثبت على هذا التقدير ان يكون نفس جوهر المهية مصححا لانتزاع التعين الشخصي فيكون
نفس الحقيقة متعينة بنفسها وهذا هو الذي نحن بصدده ومما يقضي به العجب ان الذين يتكلفون
ان يكون التعين تابعاً عن الاطلاق والامتياز ناشيا عن الاشتراك ويظنون التعين
امرا منضما الى المهية يزعمون ان كل ممكن فان تعينه زائد على مهيته بل ان مهية كل ممكن مندرجة
تحت جنس القصي ولا يعلمون ان التشخص اذا كان امرا منضما الى المهية كان متعينا فتعينه اما
بنفسه فيلزم وجوبه او زائد عليه فيتسلسل وانه اذا كان امرا وراء المهية كان مندرجا تحت
مقولة ماهية فله مهية تعينها زائد عليها والا لكان التعين ناشيا عن نفس مهية المطلقة وهو
خلاف مذهبهم ولو سلمنا ان تعينها عليها جرى الكلام في تعين التعين وتسلسل نقد بان بقاطع البرهان
ان المهية تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها فهي بنفسها متعينة كما انها بنفسها مطلقة فهي حيثما
تتقيد تتعين بذاتها فهي مع اطلاقها بذاتها تتعين بنفسها بتعينات متغايرة وتتخصص بجوهرها
بتشخصات متباينة بلا انضمام امر اليها وكونها متعينة بنفسها بتعينات متباينة لا ينافي
اطلاقها بجوهر ذاتها بل ذلك عين اطلاقها اذ ما يكون متعينا لا يسع ان تتعين بتعينات
بل هو متقيد بتعين واحد ولما كانت المهية بجوهرها منشأ للتعينات المتغايرة و
التشخصات المتغايرة فهي ما به الامتياز بين افرادها التي هي تعيناتها كما انها ما به الاشتراك
بينها فهي مع وحدتها بنفسها قد تطورت متعددة بنفسها وذلك لانه لا ريبة في ان المهية

الانسانية مثلا ماہیتہ واحدة بنفسہا وہی مع ذلک متعددة فی افرادہا فاما ان یکون تعددہا بنفسہا
فہو المطلوب فتکون ہی المشترکة المتمازة الممیزة او یکون تعددہا بعوارض متغائرة عرضتہا فاما ان یکون
تلک العوارض قد عرضتہا بعد تعددہا فلا یکون تعددہا لتلک العوارض وہذا خلف واما ان یکون قد
عرضتہا وہی لم تتعدد بعد فیکون معروضہا الماہیة المبہمة بما ہی مبہمة وہذا ایضاً باطل لان تلک العوارض
لا بد وان یکون متعینة لکونہا اسبابا للتعدد الذی ہو عبارة عن التعینات ولا معنی لتعین العوارض
مع عدم تعین المعروض علی ان ذلک بعد ما استبان ان الماہیة تتعین بنفسہا لا یحتاج الی تکلف
بیان فضلا عن تجشم برہان فاذن الماہیة مع وحدتہا الاطلاقیة متعددة بنفسہا فی تعیناتہا وتعددہا
بنفسہا لا ینافی وحدتہا بل ذلک التعدد نفس تلک الوحدة فزید مثلا لیس فیہ امر زائدا علی نفس الحقیقة
الانسانیة بل ہی بنفسہا تعینت فسمیت زیدا کما انہا بنفسہا تعینت فسمیت عمروا وتلک الحقیقة لما
تعددت بذاتہا وتعینت بتعین فسمیت زیداً وبتعین آخر فسمیت عمرواً صح استنادہا وشیون متغائرة
الیہا فی تعیناتہا بحسب تعددہا بذاتہا ولم یصح الحکم بعدم الفرق بین تلک التعینات مع کون منشاہا
باسرہا نفس الحقیقة المطلقة ولا الحکم بعدم الفرق بین التعین بما ہو تعین وبین الحقیقة المطلقة بما ہی
مطلقة مع کون المطلقة بنفسہا منشا للتعین ونحن لا نظنک بعد ما تلونا علیک من الحجج البراہین النیرة
والقینا الیک من البراہین الایقانیة یریبک فی ہذا الاصل وسواس او یعتریک فیہ شبہة
والتباس وان کنت فی ریب مما نقضنا فی ردعک من الحق المبین لا انک بما غذیت بہ
من یوم میلادک من اصولہم المبنیة علی التخمین فقد علمناک ان القول بزیادة التعین لا یستقیم علی
اصولہم لا سیما وقد تقرر ان الماہیة مجعولة جعلا بسیطا فی مدارک عقولہم ونحن قد اقمنا علیہ فی بعض اسفارنا
من البراہین اللمیة ما لا مدخل فیہ للوساوس الوہمیة ومع الایمان بالجعل البسیط لا یسع احدا ان ینکر
کون المطلق متعیناً والمشترک ممیزا الا ان المجعول لما کان نفس الماہیة بلا انضیاف امر الیہا والا لم

يكن المجعول هي نفس المهية كما هو مفهوم الجعل البسيط فاما ان يكون هي المهية المبهمة بما هي مبهمة و هو صريح البطلان اذ المبهم لا يصلح التقرر او هي المهية المتعينة فيستحيل ان يكون تعينها بانضمامات امر اليها و هو ظاهر و من العجب العجاب من هؤلاء انهم مع ايمانهم بالجعل البسيط و ما يتفرع عليه لم يتفطنوا بهذا الامر البين ولم يوقنوا باتحاد المشترك والمميز والمطلق والمتعين ولم يتدبروا فيتدبر بوارع بلوغهم غايات الادراك بان ما به الامتياز بين الاشياء هو ما به الاشتراك فان وسوسك الوهم بانه كيف يكون الجامع فارقا والمشترك مميزا والمطلق متعينا فدع عنك تقليده وازل عنك الاستبعاد بانه قد تقرر في الكتب الحكمية بالبراهين القاطعة اللمية ان الجسم البسيط المفرد متصل واحد في نفسه ليس فيه مفاصل بالفعل فانه ليس بمتألف من الجواهر المفردة ولا يرتاب في ان الجسم المتصل يمكن انقسامه ولو فرضا مطابقا للواقع الى النصف ونصف النصف ونصف نصف النصف وهلم جرا الا الى نهاية وليس شيء من النصف والربع والثمن وغيرها من الاجزاء موجودا فيه بالفعل والا لزم ما يلزم على النظام من لاتناهي الاجسام في الاعظام لامتناع ان يكون بعضها موجودا بالفعل وبعضها بالقوة ضرورة ان الترجيح من دون مرجح مستحيل فالجسم اذا انتصف مثلا فليس كل قسمة فيه انتصافا فمن انحاء قسمته قسمته الى ثلث وثلثين مثلا فلا يخلو اما ان يكون فرض التنصيف فيه باعتبار المعتبر فقط من دون ان يكون له منشاء واقعي وهو صريح البطلان اذ لو اعتبر المعتبر قسمته الى ثلث وثلثين لا يكون ذلك انتصافا للجسم او يكون فرض التنصيف فيه فرضا واقعيا مطابقا في نفس الامر فيكون له منشاء في الواقع فاما ان يكون منشاءه الواقعي الذي لا مدخل فيه لاعتبار المعتبر وفرض الفارض نفس ذات المتصل او جزءا من اجزائه اذ لا سبيل الى ان يكون منشاءه امرا خارجا عن الجسم وهو ظاهر جدا والثاني باطل اذ لا وجود لجزء من اجزاء الجسم المتصل في الواقع والا لم يكن الجسم متصلا ولانه لو كان منشاء انتزاع التنصيف جزءا من اجزائه موجودا فيه بالفعل

(حاشية بين السطور: مقدار حكيم قائل بوجود لا يتجزى بالفعل)

كان منا شي انتزاع كل من الكسور الغير المتناهية بالقوة وهي اجزائه الغير المتناهية بالقوة موجودة
بالفعل فلزمت المفاسد النظامية فتعين الاول وحينئذ يكون ذات الجسم المتصل منشاء
لانتزاع النصف والربع والثلث وغيرها ولاريب فى ان طبيعة الجسم المتصل مشتركة بين جميع
اجزائه التحليلية الغير المتناهية بالقوة اذ لولا ذلك كانت طبائع الاجزاء متغائرة فى انفسها و
متغائرة لطبيعة الجسم فامتنع الاتصال لما تقرر فى مظانه من امتناع الاتصال بين الطبائع المتباينة
ای مظانه [illegible]
واذا كانت طبيعة الجسم مع اشتراكها بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة منشاءً لانتزاع خصوص
النصفية وخصوص الربعية وغيرها من مراتب القسمة الغير المتناهية كانت بنفسها ما به الاشتراك
بين الاجزاء وما به الامتياز بينها فلا ينبغي ان يتوهم ان طبيعة الجسم لو كانت منشاءً لانتزاع النصفية
كانت منشاء الانتزاعها حيث كانت فيلزم ان يكون حيث هى منشاء لانتزاع الربعية منشاء لانتزاع النصفية
كما لا ينبغي ان يتوهم ان الطبيعة الانسانية لو كانت منشاءً للتعين الزيدي بنفسها كانت منشاءً له حيث كانت فيلزم ان
يكون حيث هى منشاء للتعين العمري منشاء للتعين الزيدي وذلك لان الطبيعة الانسانية مطلقة لها انحاء التعينات
ناشئة من جوهر ذاتها نابعة عن عين جوهرها متغائرة فى انفسها متمائزة بحسب شيونها واحكامها كما ان طبيعة الجسم
المتصل مطلقة بالقياس الى الاجزاء التحليلية اللامتناهية ولها بحسب تلك الاجزاء اذا فرضت وتوهمت تعينات متغائرة متباينة
وان كانت ناشئة عن سنخ تلك الطبيعة وكذلك محيط الدائرة ليس فيه نقطة بالفعل والا لزم
الترجيح بلا مرجح ان وجد بالفعل لبعض النقاط اللامتناهية بالقوة او لا تناهي النقاط وتتاليها بالفعل
ان وجدت جميع النقاط الممكنة ومع ذلك فهو منشاء بنفسه لانتزاع النقطة المركزية مثلا وهى
ممتازة عن سائر النقاط الممكنة فى الدائرة فهوا عنى محيط الدائرة مع تساوى نسبته الى جميع النقاط
الممكنة فيه منشاء لانتزاع خصوص النقطة المركزية فيكون مع كونه ما به الاشتراك بين النقاط ما به
الامتياز بينها لكونه منشاءً لانتزاع كل منها بخصوصه فمن استبعد بان الجامع كيف يكون فارقا لا يعبأ
بروا

بعد وضوح الحق وقيام البرهان باستبعاده ولا يلتفت مع قضاء الحجة الى الممترى وسوء
اعتقاده ولا الى المماري المكابر ولدادة فان راب الوهم بانه لا يمكن تعدد الحقيقة بنفسها لما
تقرر عندهم من ان التعدد اولا وبالذات انما من العوارض الخاصة بالكم المنفصل وهو العدد
وغيره انما يتعدد لعروضه اياه كما تقرر في مدارك المشائية فاعلم ان هذا القول بافواههم ما دلوا
عليه ببينة فضلا عن برهان وسقطة من اهوائهم ما انزل الله بها من سلطان اليس ان العدد
امر اعتباري مؤلف من الآحاد التي هي اعتبارية وليس له تقرر بنفسه في كبد الواقع انما تقرره بمنشاء
انتزاعه فاذن منشاء انتزاعه هو نفس الحقيقة المتعددة بنفسها اذ مفهوم الواحد مفهوم واحد له
مصداق هو بنفسه منشاء لانتزاع الوحدة وذلك المفهوم الواحد اذا يتعدد يتألف منه العدد
وهو انما يتعدد بتعدد مصداقه ومنشاء انتزاعه فمنشاء انتزاعه يتعدد بنفسه فيتعدد مفهوم الواحد
فينتظم منه العدد فمنشاؤه مصداق الواحد الذي هو متعدد بنفسه وهذا هو الذي كنا نحن بصدده
فقد لاح بالبرهان ان الحقيقة المطلقة هي المتقيدة والمشتركة هي المميزة والواحدة هي المتعددة
وان التعينات مع انبعاثها عن نفس الحقيقة ونبوعها من عين جوهرها متغايرة في انفسها
ومغايرة للحقيقة المطلقة ولما اتضح ان مصداق الوجود حقيقة واحدة واجبة لا وجود لما سواها
ولا تحقق لما عداها فاختلاف الاشياء بالجوهرية والعرضية وغيرها من انحاء الاختلافات
وضروب التباين وشجون التغاير انما هو بتعينات ذلك الامر الواحد وتلك التعينات
مع نبوعها عن نفس تلك الحقيقة بل انصبابها اليها متغايرة في انفسها ومغايرة لتلك
الحقيقة اذ ليست تلك الحقيقة الحقة محصورة في تعين ومقصورة على قيد بل هي مطلقة عن
كل تعين وقيد لم تعدم لعدمه ولم تبطل ببطلانه اذ تحققها ليس منوطا بتحققه بل تحققه بتحققها فصح
امكان التعين مع وجوبها وعدمه مع وجودها وفناءه مع بقائها وحدوثه مع قدمها كما ان

الوجود الالهي للطبيعة عند الحكماء لا تبطل ببطلان الوجود الفرداني اذ الطبيعة في وجودها الالهي
غير مقصورة على الوجود الفرداني فجاز قدم الوجود الالهي مع حدوث الفرداني مع ان الوجود
الالهي هو الوجود الفرداني الا باعتبار فانه اذا وجد زيد وجدت الحقيقة الانسانية وليس
للحقيقة الانسانية وجودان متمايزان احدهما وجود زيد والآخر وجود الحقيقة المجردة عن التعين اذ ذاك
ممتنع بل وجود زيد هو وجود الحقيقة الانسانية الا ان الحقيقة الانسانية مطلقة غير مقصورة على هذا الوجود
والتعين الزيدي مقصورة عليه واذ قد افادك البرهان العلم بان التعين الزيدي لا ينبغي على الحقيقة
الانسانية بل تلك الحقيقة بجوهرها تعينت فسميت زيدا ومع ذلك لم تتقيد بهذا التعين حتى (يمكن)
مقصورة عليه وايقنت بان حدوثه وفنائه لا يصادم قدمها وبقائها فان عليك ان تتفطن و
تتيقن بان تعينات الحقيقة الحقة مع كونها ناشئة عنها بذاتها بلا زيادة امر عليها بالكلية ممكنة (آسان شد ١٢)
وتلك الحقيقة مع انها بنفسها تتعين حقة واجبة فاحكام التعينات بما هي تعينات لا تسري الى الحقيقة
المطلقة بما هي هي ولا احكامها بما هي هي تسري الى التعينات ولا حكم تعين يسري الى تعين آخر فلا
يجوز ان يسند الى الحقيقة الحقة المطلقة ما يستند الى التعينات من الامكان والبطلان والمذلة والهوان (خواری)
والخسار والافتقار والخساسة والنجاسة والجوهرية والعرضية والكسافة والجسمية واللذة والالم (زیان کاری)
والحدوث والعدم والجزئية والتأليف والعبودية والتكليف والتقوى والثواب والطغوى (گمراهی)
والعقاب الى غير ذلك لان تلك الحقيقة الحقة واجبة فلا تبطل وعزيزة فلا تذل وكاملة فلا تخسر
وغنية فلا تفتقر وليس وراها ما تستكمل هي به او تفتقر هي اليه ولا ما وراها ما بينا فيها ويثا فيما قبح فيتأذى
وتتالم به او ما يلائمها فتثاب وتلتذ به او ما تحل فيها او ما تحل هي فيه او ما تعبده او ما تكلف به او
ما تتالف منها او ما تتالف هي منه او ما يكون هيولى او صورة او مقدارا لها او لطيفا او كثيفا او
شريفا بالقياس اليه وهكذا كما لا يجوز ان يسند الى التعين بما هو تعين ما يستند الى الحقيقة المطلقة

بما هي هي من الاطلاق والوجوب والقدم والكمال والجمال والعزة والجلال والقهر والسلطان الى
غير ذلك وكما لا يصح ان يسند الى تعين ما يستند الى تعين آخر ولكل من مراتب الاطلاق والتعين
اسم يخص بها واحكام مرتبة عليها وآثار مستندة اليها لا تتعداها كما ان للطبيعة المطلقة التي تسميها
الحكماء كليا طبعيا اسما واحكاما خاصة بمرتبة الاطلاق ولها بما هي منظورة في التعينات اسامي
واحكام وآثار بحسب كل تعين تعين لا يتجاوز احكام تعين وآثاره الى تعين آخر مع ان تلك
التعينات ناشئة عن نفس الحقيقة المطلقة بلا زيادة امر عليها كما دل عليه البرهان ولا ينبغي ان
يتوهم من كلامنا هذا ان حقيقة الحقة الواجبة كلية مبهمة اذ مقصودنا ازالة الاستبعاد الذي يسبق
اليه الوهم من ان المطلق لو كان عين المتعين وكانت التعينات ناشئة عن ذات المطلق لم
يكن بين المتعينات في انفسها وبينها وبين المطلق تغاير ولا بين احكام المتعينات في انفسها و
ولا بينها وبين احكام المطلق تخالف وتباين لا ان الحقيقة الحقة الواجبة طبيعة مبهمة فانها
مصداق للوجود بذاتها ولو كانت مبهمة لما كانت بذاتها مصداقا للوجود ولما استبان ان
لكل مرتبة من مراتب الاطلاق والتعين اسامي واحكاما يخصها فاطلاق اسم مرتبة الاطلاق
على مرتبة من مراتب التعين واطلاق اسم مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق او
مرتبة اخرى من مراتب التعين زندقة والحاد الا ان يعني باطلاق اسم المطلق على المتعين
الدلالة على ان التعين لا يزيد على الحقيقة المطلقة ولنضرب لذلك مثالا وان كان جل شانه اجل
من الامثال وله المثل الاعلى وذلك ان البحر حقيقته نفس حقيقة الماء من دون ان يزيد فيه
على حقيقة الماء امر ثم فيه امواج متلاطمة يحدث بعضها ويفنى بعضها منها صافية ومنها كدرة ومنها
طاهرة ومنها قذرة ومنها ملحة ومنها عذبة فليتامل ما حقيقة الموج فليس الموج الا الماء المتعين
بنفسه وتموج وتكيف بكيفية من الصفاء والتكدر والتطهر والتقذر والملوحة والعذوبة فحقيقة

كل موج موج من الامواج المتمائزة بالتعينات المخالفة بالكيفيات حقيقة واحدة ظهرت في الكثرة بنفسها وطبيعة مطلقة تفننت في التعينات بذاتها واتصلت كيفيات متضادة واكتنفت عوارض متقابلة وهي متقابلة وهي مع كونها مشتركة بين الامواج منشاء لامتياز بعضها عن بعض كما اومانا اليه حيث حققنا ان طبيعة الجسم المتصل هي المنشاء لامتياز اجزائه بعضها عن بعض فمن ظن ان الموج مباين من حقيقة الماء التي هي البحر فقد اخطاء ومن ظن ان البحر هو الموج والموج هو البحر بلا فرقان ما اصلا فقد اخطاء فان الامواج متجددة بالحدوث والعدم والبحر بحر على ما كان في قدم لكن الحق ان الموج ماء تعين وحقيقة الماء لا تنعدم بانعدام التعين الموجي فلا يلزم من كون الموج ماء تعين انعدام الماء بانعدام الموج اذ انعدام الموج هو انعدام تعين الماء لا انعدام جوهره وان كان تعينه ناشيا عن نفس جوهره فلا منافات بين وجوب الماء وامكان التعين وكما ان حقيقة الماء جامعة بين الكيفيات المتضادة من الملوحة والعذوبة والصفاء والكدورة وغيرها كذلك الحقيقة الحقة جامعة بين التنزيه والتشبيه منزهة عن التقييد بالتنزيه فاما الذين شغفوا وزخرفوا بالتمويه وسموا التحديد والتقييد

شیفته شدند ۱۲ زینت دادند تلمیع

بالتقديس وزينوا ذلك في اعين المقلدين بالتدليس ويرون الاشياء ذوات

فریب ۱۲

متباينة ايا ما ويعتقدون للوجود منشاء ومصداقا سواها فانهم قد قصروا في المعرفة والادراك

ای حقیقة حقه

حتى وقعوا مع غلوهم في التمجيد وادعائهم الايمان بالتوحيد بالتنزيه الذي هو عبارة عن التحديد والتقييد في اشراك الاشراك فان الممكنات لو كانت ذوات متباينة مباينة

دامها ۱۲

لخالقها كانت مصاديق للوجود باستنزاخ حقائقها وعندهم ان ما هو مصداق الوجود بذاته واجب لذاته فهم اذ ينزهون سبحانه عن الانبساط في الاشياء يشركون من حيث لا يدركون ويعتقدون مع ظنهم انهم موحدون تعدد الوجباء بخلاف من آمن بان مصداق الوجود حقيقة واجبة بذاتها واجبة لذاتها منبسطة في تطوراتها مطلقة مع تعيناتها وانها ليست

نظورانها زائدة عليها ولا تعيناتها منضافة اليها بل هي بنفسها منشاء للتعينات وينبوعها واصل للاشياء
وهي فروعها وهي الحقيقة والاشياء احوالها وهي النور بذاتها والمجازات اظلالها وان ليس للوجود
مصداق سواها وان طباع الوجود لايسع شيئاً ماعدا ها فقد اليقن بان تلك الحقيقة يستحيل ان
يكون لها ند كما لايعقل ان يكون لها ضد ولا ان يكون لها شريك او حد اذ ليس لها عنده قيد تكون
محصورة فيه ولاحد ولذا قال الشيخ الاكبر خاتم الولاية البالغ من ذرى العرفان اقصى الغاية في فصوص الحكم
محي الدين ابن عربي
فان قلت بالتنزيه كنت مقيدا وان قلت بالتشبيه كنت محددا وان قلت بالامرين كنت مسددا
وكنت اماما في المعارف سيدا فمن قال بالاشفاع كان مشركا ومن قال بالافراد كان موحدا فاياك
والتشبيه ان كنت ثانيا واياك والتنزيه ان كنت مفردا فما انت هو بل انت هو وتراه في عين
الامور مسرّحا ومقيدا انتهى كلامه الشريف يعني ان من نزه قيد حقيقة الحق وقد استبان انها
مطلقة بلا تقييد ومن شبه فقد حددها وقد تحقق انها حقة من دون تحديد ومن اطلق وحقق فما قيد
ولاحدد وقال بالامرين فانه سدد فمن قال بالاشفاع اي بتعدد مصداق الوجود فقد اشرك
كما عرفت من ان القول بتعدده يفضي الى القول بتعدد الوجباء ومن قال بافراد مصداقه كان موحدا
حقا وذلك شان العرفاء فاياك والتشبيه ان كنت ثانيا اي مغائر الحقيقة الحق او قائلا بالاثنينية
الحق والخلق واياك والتنزيه ان كنت مفردا يعني ما يكون مصداقا للوجود بذاته اذ قد بان ان
مصداق الوجود في كل شئ نفس حقيقة وان ما هو مصداق للوجود بنفسه نفس حقيقة الواجب سبحانه
كما ايقنت به فيما سبق فلا مساغ للتنزيه لافضائه الى القول بتعدد مصداق الوجود واقتضائه القول
بتعدد الواجب سبحانه وتعالى عما يشركون اويعني بالمفرد الحاكم بافراد مصداق الوجود والحاصل
واحدٌ والمقصود انه لما تحقق ان مصداق الوجود حقيقة واحدة مطلقة بذاتها متطورة في تعيناتها
وتبين ان المتعين ليس مباينا للمطلق بل هو المطلق المتعين بنفسه ولا عينا له من كل وجه اذ المطلق

مطلق والمتعین متعین فلا سبیل الی التشبیه والا کان المطلق عین المتعین من کل وجه ولم یبق بین الحق
والخلق بون ولا الی التنزیه والا کان مباینًا ایاه من کل وجه ولم یکن للخلق لمباینة مصداق الوجود
تحقق وکون والی ذلک اشار حیث قال فلا انت هو لمغایرتک ایاه بالتعین والاطلاق بل انت
هو لاتحاد المطلق والمتعین بحسب المصداق وتراه فی عین الامور مسرحا مطلقًا ومقیدا متعینًا هذا
وقد وقع الاطناب فی هذا الفصل اهتماما بهذا الاصل وتقریر الحق بالاعادة لا یخلو عن الافادة
ولا یظن بکل تکرار انه مضیّع فتکرار القند یحلو وتکرار المسک یتضوع الفصل الثانی ان من حسن الاسلوب
فی ابانة المطلوب ان یبدء بالاقیسة الشعریة التی هی اعلق بالقلوب لتورث تخییلاً صحیحًا ثم ینتقل
الی الخطابة التی تفید ظنا ترجیحیا ثم الی الجدل المفضی الی التبکیت والاقناع ثم الی البرهان الموجب
الاتباع فان الحکیم لسقام الاحلام کالطبیب لسقام الاجسام فالحکیم یمرّن الذهن بالقضایا الشعریة
بالتخییل والطبیب یسکن العلیل ویشفیه بالتعلیل ثم الحکیم یتدرج الی الخطابة بخطاب بین کالطبیب
ینتقل من التعلیل الی تدبیر بیّن ثم الحکیم یبطل المقدمات الباطلة المسلمة المتمکنة فی الاذهان و
ینقضها والطبیب یسهل المواد الفاسدة الردیة المتعفنة فی الابدان وینقیها ثم الحکیم بعد ابطال
المقدمات الباطلة یشتغل بافادة الحق الصراح والطبیب بعد تنقیة المواد الفاسدة یشتغل بالتقویة
والاصلاح ولما کان الشعر اکثر مبناه علی الاختلاق والکذب کان افتتاح هذا المطلب الاهم
والمارب المهم به من سوء الادب فطوینا عنه کشحًا وضربنا عنه صفحًا فعقدنا المقدمة فی الخطابة
بأسنا وهذا المطلب الی عصابة هم اهل الاصابة استیناسا للافهام العامیة
المستوحشة وتسکینا للخواطر الجمهوریة المتهوشة فان العوام کالانعام فی اصفاد التقلید أساری
وعناة وفی انهاج التسدید حیاری وعماة ینقادون للکبراء السادة ولا یهتدون من دون
القادة واذ قد کانت العامة نافرة عنه اشد نفار مستنکرة ایاه ای استنکار حتی لا یکادون یفهمون

تصورا وتخيلا فضلا عن ان يعلموه تصديقا وتحصيلا ناسب ان يصور هذا المطلوب ليتمكن في الاذهان

ثم لا نهمل في الدلالة عليه بالبرهان ليجيئوا الى التصور تصديقا والى التخييل تحقيقا ولئلا يبادروا

وهو قبل الاستكشاف الى الاستنكار والاستنكاف فلم تلتفت اولا الى المذاهب الباطلة ولا الى

ما فيها من الخطاء والخطل بل امعنا في ابانة الحق وسلكنا سبيل البرهان قبل الجدل ولعلك دريت

بما وعيته ان اهم ما يبتنى عليه ما ذهبنا اليه مقدمتان الاولى ان مصداق الوجود حقيقة واحدة

الثانية ان المطلق هو المتعين بنفسه والمشترك هو المتميز بذاته ونحن قد سلكنا في اثبات المقدمة

الثانية طريق الجدل ايضاً ونريد الآن ان نسلك في اثبات المقدمة الاولى ايضاً ذلك الطريق مع

ما اوردناه ونورده في اثباته من البرهان المؤسس على التحقيق ليكون للحق في الافهام

اثبت وللجدليين الخصام اكبت ولما تمكن الحق في ذهنك وحصلته حق التحصيل واليقين

ببطلان ما يخالفه اجمالا فلعلك تتنزع الى ابطاله بالتفصيل فنحن الآن في صدد ان نبطل ما يخالف الحق

بالبرهان والدليل واذ ما يخالف الحق على نحوين فمنه المذاهب المناقضة ومنه الشبه المعارضة

والشكوك العارضة قلنا في هذا الفصل مقامان المقام الاول في ابطال المذاهب الباطلة

ليستنتج منه اثبات الحق ببطلان نقيضه فنقول الوجود بالمعنى المصدري البديهي الفطري لا نزاع

في انه انتزاعي ولا في انه مشترك ولا في انه ليس عينا لشيء من الحقائق ولا في انه بديهي اولي وانما

النزاع في مصداقه ومنشاء انتزاعه اولا ريبة في ان لمنشاء انتزاع في الواقع والا لم

يكن الوجود واقعيا اذ واقعيات الانتزاعيات هي واقعية مناشيها فذلك المصداق

اما عين الحقيقة المتحققة فاما عين الممكنات الموجودة وعين الواجب جميعاً وهي في انفسها متغايرة

وحقائقها متباينة لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو مذهب الشيخ المقدام ابي الحسن الاشعري فمصداق

الوجود على رأيه حقائق مختلفة متخالفة او تلك الحقيقة المتحققة التي هي مصداق الوجود حقيقة

واحدة غير مبهمة هي عين كل موجود كما حققناه وهو مذاق الصوفية الكرام قدس الله اسرارهم
او حقيقة واحدة مبهمة مشككة كاملة في بعض مراتبها وهي الواجبة وناقصة في بعضها متفاوتة في النقصان
وهي وجودات الجواهر والاعراض وتلك الحقيقة بنفسها ما به الاشتراك وما به الامتياز وهو الذي
اختاره الاشراقية او غير الحقيقة المتحققة فاما منتزع عنها وليعزى الى شيخ الاشراق او منضم اليها
فاما في الممكنات والواجب جميعا وهو مذهب المتكلمين او في الممكنات فقط وهو مذهب المشائين
فانهم ذهبوا الى ان الوجود في الواجب عينه وفي الممكنات زائد عليها منضم اليها او منفصل عنها
مباين اياها واحد بذاته واجب لذاته وموجودية الاشياء انما هي بانتسابها اليه وهو مما ذهب اليه
جماعة من المتصوفين والمتفلسفين فهذه سبعة ووجه الضبط ان الوجود اي ما به الموجودية
اما انتزاعي وهذا ما يعزى الى الشيخ المقتول او انضمامي فاما في الكل وهو مذهب المتكلمين
او في الواجب فقط ولم يذهب اليه احد او في الممكن فقط وهو مذهب المشائين او منفصل عن
الموجودات وهو مذهب بعض المتصوفين والمتفلسفين او هو عين الموجودات فهو اما حقيقة واحدة
مبهمة متشككة وهو مذهب الاشراقية او حقيقة واحدة مطلقة غير مبهمة ولا متشككة وهو المذهب الحق
او حقائق متعددة يطلق عليها الوجود باشتراك اللفظ وهو مذهب الاشاعرة او جزء للموجودات
وليس مذهبا لاحد وهذه المذاهب كلها باطلة ما خلا المذهب الحق اما ما يعزى الى شيخ الاشراق
فظاهر البطلان اذ ليس النزاع في الوجود المصدري الانتزاعي بل في منشائه ويستحيل ان
يكون منشائه انتزاعيا وقد سبق في اثناء المقدمات الممهدة في الفصل الاول واما كون الوجود
صفة انضمامية في الكل او في الممكن فقط كما هو مذهب المتكلمين والمشائين فقد فرغنا عن ابطاله
هناك ومع ذلك فهو لا يكاد يستقيم على اصولهم اما على اصول المتكلمين فلان الوجود اما موجود او
معدوم لا سبيل الى الثاني اذ المعدوم يستحيل ان يكون منضما الى شيء ما ولا الى الاول لانه

لوكان موجودا قائما به الوجود اذ لا معنى لصدق الموجود من دون قيام الوجود عندهم فيلزم قيام المعنى
بالمعنى وتسلسل الوجودات اذ الكلام في وجود الوجود كالكلام في الوجود واللازم باطل عندهم واما على
اصول الفلاسفة فلان الوجود على هذه التقدير صفة منضمة الى الماهية وقائم بها فهو عرض فيها
او صورة لها ضرورة ان الحال في الشيء اما عرض او صورة عندهم لا سبيل الى الثاني
اذ الصورة عندهم محصورة في الجسمية والنوعية والوجود ليس في شيء منهما ولا الى الاول
لانه لو كان عرضا كان محتاجا الى موضوعه فيكون متأخرا عن موضوعه بحسب الوجود ويكون وجود
موضوعه سابقا على وجوده فيلزم ان يكون في مرتبة وجود موضوعه معدوما فيكون وجود
موضوعه معدوما لان هذا الوجود المعدوم هو وجود الموضوع واذا كان وجود الموضوع معدوما
كان الموضوع معدوما وقد فرضناه موجودا هف وما يقال من ان وجود الوجود نفسه
وليس له وجود زائد عليه فان صح في الواقع فلا يصح على اصولهم لان الوجود انما هو عين الموجود
في الواجب وعينية الوجود عندهم مساوقة للوجوب فكيف وجود الوجود نفسه وايضاً
لو كان الوجود صفة منضمة فاما ان يكون له حلول في موصوفه اولا وعلى الثاني لا انضمام وعلى
الاول يكون تشخص الوجود مستفادا عن تشخص محله لما ثبت عندهم من ان تشخص الحال فرع
تشخص المحل والتشخص مساوق للوجود فيكون وجود الوجود فرعا لوجود محله فيلزم ان يكون محله
موجودا قبل انضمامه اليه وهو خلف عندهم وايضاً اما ان يكون وجود الوجود زائدا عليه اولا
فان كان زائدا عليه امتنع وجود شيء من الاشياء اذ وجود شيء من الاشياء على هذا التقدير
لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وهو لا يمكن الا بوجود الوجود ووجود الوجود لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه
وانضمام الوجود الى الوجود لا يمكن الا بان يكون الوجود المنضم موجودا وهو انما يمكن بانضمام
الوجود اليه وهلم جرا الى غير النهاية وذلك صريح الاستحالة فيستحيل وجود شيء من الاشياء

وان لم يكن زائدا عليه بل كان عينه فاما ان يكون له حلول في موصوفه اولا وعلى الثاني يكون الوجود
قائما بذاته ويكون وجوده عينه فيكون واجبا لذاته وهو خلاف مذهبهم مع بطلانه في نفسه
اذ الوجودات متعددة فلو كانت اجنبية يلزم تعدد الوجباء وعلى الاول يلزم ان يكون له وجودان
الاول الوجود الذي هو عينه الثاني الحلول فانه نحو من الوجود ولا يمكن ان يقال ان
الوجود الذي هو عينه هو الحلول لان الحلول معنى نسبي مغاير للمنتسبين ومما يقضي به العجب ما قال
شيخهم ورئيسهم من ان وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها الا ان العرض الذي
بوعلى سينا
هو الوجود لما لم يحتج في وجوديته الى وجود زائد لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده
في موضوعه بل هو نفس وجود موضوعه وذلك الكلام بعد تعمل التأمل لا يعود الى طائل لانه
ان اراد بقوله وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها ان وجود الاعراض في انفسها هو قيامها
لمحالها فذلك حق بيان شأن الوجود على تقدير كونه عارضا للمهية عرضا قيامها ايضا فذلك الشأن
فانه على هذا التقدير يكون قائما بالمهية فيكون وجود الوجود في نفسه هو وجوده لمحله وقيامه به من دون
فرق بينه وبين سائر الاعراض لان وجود شيء لمحله عبارة عن وجود مستقل لحقه اعتبار غير مستقل
فلو لم يكن للوجود وجود استحال ان يقوم بغيره ويوجد له فان زعم ان الوجود غير قائم بالمهية فاما
ان يقول انه عينها او يقول انه منفصل وعلى التقديرين فهو ليس بعرض فيكون الحكم بعرضية الوجود
واستثنائه عن حكم سائر الاعراض حشفا لا طائل تحته وان اراد به معنى آخر فليصوره ولا حتى ينظر فيه
وههنا بيان آخر وهو ان الوجود لو كان صفة منضمة فاما ان يكون الوجودات الخاصة حقائق متباينة
لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو خلاف مذهبهم لاصرارهم على اشتراك الوجود او يكون الوجود حقيقة واحدة
مشتركة ويكون افرادها قائمة بالاشياء فيكون تلك الحقيقة كلية وافرادها متشخصة فاما ان يكون
تشخصات افرادها زائدة على تلك الحقيقة اولا وعلى الاول تكون لتلك الوجودات وجودات

زائدة عليها و يكون موجودية الوجودات بانضمام وجوداتها اليها وكذا الكلام في وجودات الوجودات
فيلزم ان يكون جعل المهية بالجعل المولف وهو عبارة عن ضم الوجود الى المهية مستلزما لجعول
لاتناهية اذ ضم الوجود الى المهية لا يعقل من دون ضم الوجود الى الوجود وضم الوجود الى الوجود
لا يعقل من دون ضم الوجود الى وجود الوجود وهكذا اذ ضم المعدوم غير معقول واللازم صريح
البطلان وعلى الثاني يكون تلك الحقيقة الواحدة منشاء التشخصات فتكون تلك الحقيقة ما به الامتياز
بين افرادها كما انها ما به الاشتراك بينها وهو خلاف ما ذهبوا اليه ومن سبيل آخر لو كان الوجود
حقيقة واحدة مشتركة منضمة الى المهيات فاما ان يكون وجود تلك الحقيقة عينها او يكون منضما
اليها فان كان منضما اليها تسلسلت الوجودات وان كان عينها كانت تلك الحقيقة بنفسها منشاء
لانتزاع الوجود ومصداقا له فيكون بنفسها متشخصا واحدا لا حقيقة كلية مشتركة اذ الكلي لابهامه
يستحيل ان يكون مصداقا للوجود الذي هو مساوق للتشخص كما ذهبوا اليه ومما يلزم المشائين
ان منشاء انتزاع الوجود المصدري على رأيهم امران الاول نفس ذات الواجب سبحانه
والثاني الحقيقة المشتركة المنضمة الى مهيات الممكنات وانه منتزع عن نفس ذات الواجب تعالى
وجوهر تلك الحقيقة بلا انضمام امر ومن دون انضمام معنى والاتساق الكلام فيه واذا كان
فلا بد وان يكون بينهما مشترك ذاتي وجامع جوهري لما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متحصل
لا يكون عدميا ولا اضافيا فانه اذا انتزع عن نفس جوهر ذاتين فانه منبعث عن جوهري مشترك بينهما وهذه المقدمة مع انها صادقة تشهد بها الضرورة الغير المكذوبة ووجدان الفطرة
الغير المشوبة في ما بينهم مشهورة وفي كتبهم مسطورة وعلى السنتهم مذكورة ولولا ان تلك المقدمة
مسلمة عندهم لم يكن لهم سبيل الى اثبات توحيد الواجب بالبرهان اذ ما يستدلون به على اثبات
التوحيد مبني على ان وجوب الوجود لا يمكن ان ينتزع عن ذاتين لا يشتركان في نوع او

جنس فلو تعدد الواجب کان افراده اما افراد النوع او انواع الجنس والنوع غنی عن خصوص
تعین فردی فلا یکون الفرد بما ہو فرد واجبا والجنس امر مبہم فلا یکون بنفسہ مصداقا لوجوب الوجود
والمقدمۃ المبنی علیہا البرہان انما یتم اذا ثبت ان المفہوم الواحد المنتزع عن نفس ذاتین
انما یکون منبعثا عن جوہری جامع بینہما ہو مصداق لذلک المفہوم بنفسہ ثم العقل والبرہان والبدیہۃ
والوجدان غیر فارقۃ بین الوجوب بالقیاس الی مصداقہ وبین الوجود مقیسا الی منشاء
انتزاعہ ومن فرق فعلیہ البیان علی انا قد کفینا المؤنۃ فی اثبات تلک المقدمۃ حیث حققنا
ان نسبۃ الوجود الی مصداقہ نسبۃ الانسانیۃ الی الانسان والحیوانیۃ الی الحیوان ولا یتاب
من فطم عن اللبان وان لم یرتضع بدر الکسب والبرہان ان اشتراک الانسانیۃ والحیوانیۃ
باز داشتہ اند ۱۲ — تشبیہ ۱۲
بین امرین کاشف بل حکایۃ عن اشتراک الانسان والحیوان بینہما فکذلک اشتراک الوجود
بین حقیقتین وانتزاعہ عن نفس جوہرہما حکایۃ عن اشتراک مصداقہ بینہما فیلزم علی رأیہم ان یکون
بین الواجب سبحانہ وبین الحقیقۃ المنضمۃ الی مہیات الممکنات ذاتی مشترک فیلزم ترکیب
الواجب واشتراکہ مع الممکن فی الذاتی واللازم باطل بالاجماع وبقضاء البرہان الواجب
الاتباع وہذا البیان لابتنائہ علی مقدمۃ صادقۃ واقعیۃ مذعنۃ بہا بالیقین مسلمۃ مشہورۃ مذکورۃ
فیما بین المشائین یمکن ان یساق علی مساق البرہان وان یقرر علی طریق الجدلیین والاول
اثبت والثانی اسکت وہذا البرہان کما یبطل رای المشائین یبطل رای الاشاعرۃ ایضا فتدبر
متکلم — مسکت ۱۲
ومن ذہب الی ان الوجود منفصل عن الموجودات مباین ایاہا وموجودیۃ الاشیاء انما ہی
بعض المتصوفین والمتکلمین ۱۲
بالانتساب الیہ فلعلہ اشتبہ علیہ المنتزع عنہ بعلۃ الانتزاع اذ لا ریبۃ فی ان الوجود المصدری
منتزع عن الاشیاء الموجودۃ مطابقۃ لیس امرا خارجا عنہا مباینا محضا لہا نعم یجوز ان یکون
علۃ انتزاعہ وہی علۃ تلک الاشیاء ومباینۃ ایاہا ولیس الکلام فیہا انما الکلام فی المنتزع عنہ

على ان ذلك المنفصل ان كفى بنفسه فی موجودیة الاشیاء باسرها لزم تحقق الکل بتحققه وهو ظاهر البطلان
وان لم یکف لم یکن الانتساب الیه ما به الموجودیة لجمیع الاشیاء فان قیل انه متعدد فلا یکون واجبا
لاستحالة تعدده وهو خلاف رائه وایضاً ان کان للماهیات مدخل فی ترتب الآثار فلا یکون ذلک
المتعدد بنفسه ما به الموجودیة للاشیاء والالغت الماهیات وهو صریح البطلان ومع ذلک کله
(لغو شوند ۱۲)
لاسبیل الی ان یکون ما به موجودیة الاشیاء امرا منفصلا عنها مباینا ایاها لان التشخص مساوق
للوجود فما به الموجودیة هو ما به التشخص فما به موجودیة الاشیاء لوکان امرا واحدا منفصلا کان ما به التشخص
ایضاً ذلک الامر المنفصل الواحد والثانی باطل اذ نسبة ذلک الامر المنفصل الی جمیع الاشیاء
واحدة متساویة وجمیع الاشیاء بالقیاس الیه سواسیة فهو لا یکون مشخصا لشیء من الاشیاء
اذ مشخص الشیء یجب ان یکون له خصوصیة مع ذلک الشیء وهو ظاهر فان قیل ان لذلک الامر
المنفصل لکل من الاشیاء ارتباطاً وخصوصیةً لیس له ذلک الارتباط وتلک الخصوصیة مع
غیر ذلک الممکن وذلک الارتباط وتلک الخصوصیة مناط التشخص فنقول تلک الارتباطات
والخصوصیات نسب واضافات لا تتحقق الا بعد المنتسبین فهی متأخرة عن الاشیاء الموجودة
المتشخصة فتستحیل ان یکون هی مناط التشخص والموجودیة وایضاً تلک الارتباطات انتزاعیة
فواقعیتها عبارة عن واقعیة مناشیها ومنشاء انتزاعها اما ذات ذلک الامر المنفصل
وهی لتساوی نسبته الی الاشیاء لا یکون ما به التشخص لشیء واما ذوات الاشیاء فذواتها هی
مناشی لتشخصاتها فهی مناشی موجودیتها فیرجع ذلک المذهب الی مذهب اشاعرة فلا یکون
مذهبا على حیاله ولا یحتاج لبعد ابطال مذاهبهم الی ابطاله واما الاشراقیة فهم وان اصابوا فی ان
قالوا ان مصداق الوجود حقیقة واحدة وانها بنفسها ما به الاشتراک وما به الامتیاز ولکنهم قد اخطأوا
(جداگانه)
فی ان تخیلوا ان تلک الحقیقة کلیة مشککة متفاوتة بالنقص والکمال فالکامل واجب

والناقص ممكن وذلك لان تلك الحقيقة لو كانت كلية لما كانت مصداقاً للوجود بنفسها اذ الكلي مبهم
والمبهم لا يعقل كونه مصداقاً للوجود بنفسه ثم تلك الحقيقة لما وجبت في بعض مراتب تعيناتها كانت واجبة
بنفسها بلا زيادة امر عليها ولما كانت واجبة بنفسها امتنع امكانها فالقول بامكانها في بعض مراتبها مما لا سبيل اليه
فالحق انها حيث يظن انها ممكنة ليست بممكنة بل هي واجبة وانما الممكن تعيناتها على ان تلك الطبيعة لما كانت مطلقة
غير مقصورة على تعين ما اصلاً كان كل تعين من تعيناتها غير واجب نظراً الى سنخ الطبيعة فلا يكون تعينها الكمالي الذي يقولون
بوجوبه واجباً بالقياس الى تلك الطبيعة المطلقة فلا تكون تلك الطبيعة في كمالها الذي هو عبارة عن تعين من تعيناتها واجبة
وفي بعض تعيناتها ممكنة واما مذهب الاشاعرة فقد اشرنا الى بطالته ومما ينبه على بطلانه انه لا ريبة في
ان الوجود المصدري امر انتزاعي منتزع عن الاشياء مشترك بينها واشتراكه بينها واقعي اذ لا ريب تاب
في ان بين موجود وبين موجود من الاشتراك في الواقع ما ليس بين موجود ومعدوم وواقعية
الانتزاعيات انما هي بواقعية مناشيها فاما ان الاشتراك بين الموجودات اما ان يكون هذا المعنى
الاعتباري الذي هو من المعقولات الثانية من دون ان يكون بازائه مصداق مشترك متحقق
في الواقع بنفسه وهو صريح البطلان لان واقعية الانتزاعيات تابعة لواقعية مناشيها فلولا ان له
منشأ هو منشأ الاشتراك بين الموجودات لما كان الاشتراك بينها واقعياً واما ان يكون هناك
مصداق هو منشأ الاشتراك بين الموجودات فيكون ذلك المصداق حقيقة واحدة هي مصداق
للوجود المصدري بنفسها وتكون تلك الحقيقة واجبة لذاتها متاصلة في الوجود ويكون الاشياء
تعينات لها وذلك هو المذهب الحق وهو بالاتباع احق واما احتمال ان يكون ما به موجودية الاشياء
جزءاً منها فهو مع انه ليس مذهباً لاحد باطل لانه لو كان كذلك كان اما جزءاً خارجياً فاما ان يكون مفتقراً
في موجوديته الى الجزء الآخر فلا يكون بنفسه مصداقاً للموجودية او مستغنياً عنه فلا يلتئم منه حقيقة حقيقية
او جزءاً ذهنياً والاجزاء الذهنية تحليلية مصداقها نفس الحقيقة فالوجود على هذا التقدير نفس الحقيقة

فان كانت واحدة منبسطة منطورة في التعينات استقر الحق على عرشه والا بطل ببطلان مذهب الاشاعرة
على ان لا ابطال لهذا الاحتمال وجوبا لا يحتاج التفطن بها الى تجشم واعمال فانبلج الحق وانكشف
الاوهام وطلع الشمس وانجاب الظلام وانكشفت غياهب الديجور لما اشرقت بوارق النور
شروقا وجاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وههنا حقائق لطيفة دقيقة ودقائق
بالتامل حقيقة ضربنا عنها في هذه العجالة خوفا عن الاطالة في المقالة المقام الثاني لما كانت
هذه المسئلة مع كونها من اصدق المسائل واحقها ومن اجل اللطائف وادقها قد عقلت العقول
فتوانت دون ادراكها وهامت وحيرت البصائر فعميت دون اشراقها وتعامت وكذلك النور
كلما كان اشرق واجلى كانت العيون الرمدة اضعف واعشى زعزع الناس تهويش الوهم
وتهويله وردعهم نزع الشيطان وتسويله واستهوتهم وساوس جليت في اعينهم واعترتهم
شبه زينت في قلوبهم ونحن اذ كشفنا الكاب عن السر المكتوم وفضضنا ختام الرحيق المختوم
ودللنا على السر الدقيق وعللنا وانهلنا بذاك الرحيق وعللنا لانطفئك تفتيش من استغرا
في هذا السر وارتاب وتخلب بعد مذاق الشراب بفراق الشراب ومع ذلك فنحن نشير
الى العقد والشبه واضمحلالها كيلا يخدعك الوهم بكيده ويسلبك في اسره وقيده فمن الشبه
ان وحدة الوجود يستلزم امكان الواجب ووجوب الممكن ومنها انها يستلزم ابهام الحقيقة
الواجبة وكون الممكنات افرادا لها ومنها يستلزم نفي حقائق الاشياء ومنها انها يستوجب
قيام الحوادث بذاته جل شانه ومنها انها يستوجب جواز الحمل بين المتباينات لتحقق الاتحاد
في الوجود ومنها ان القول بها قول باتصاف الواجب سبحانه بالمتقابلات ومنها انه قول
باتصافه باللذة والالم والنجاسة والخساسة وغيرها ومنها انه قول بارتفاع التكاليف ومنها
انه قول ببطلان الرسالة لاتحاد المرسل والمرسل اليه ومنها انه لو كان حقا لدعى اليه الانبياء

وانت بعد ما طلناك بما تلونا عليك واوعاناك بما القينا اليك مستيقن بان الحقيقة المطلقة واجبة وتعيناتها ممكنة فالواجب واجب والممكن ممكن والحقيقة الواجبة مطلقة لا مبهمة لانها مصداق للوجود بذاتها والممكنات قيودلها وتعينات لا انها افرادها وحقائق الاشياء عبارات عن تعينات الحقيقة الواجبة وهي مرتبة في العموم والخصوص فالجوهرية تعين والجسمية تعين اخص منه والحيوانية اخص من الجسمية والانسانية تعين اخص من الحيوانية والتعين الزيدي تعين اخص من الانسانية ولما لم يكن التعينات امورا منضمة الى الحقيقة المطلقة بل اعتبارات انتزاعية فهي غير قائمة بها قياما انضماميا بل هي منتزعة عنها ولا امتناع في انتزاع الانتزاعيات عنه سبحانه عند احد فالحوادث غير قائمة به تعالى بل هي شيونه وحيثياته ولما كانت الاشياء عبارات عن التعينات وقد عرفت انها مع تنوعها عين الحقيقة الحقة متغائرة متباينة هي مناشي لانتزاع الوجودات المصدرية المتعددة لم يصح الحمل بينها كما لا يصح حمل مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق وبالعكس كما قد سبق ذلك اذ ليس الاتحاد في الوجود مطلقا مصححا للحمل الا ترى الى المبادي الانتزاعية المتحدة مع مناشيها في الوجود وقد تفطنت سابقا بان نسبة التعينات الى الحقيقة نسبة الانتزاعيات الى مناشيها ولما كانت الحقيقة الحقة الواجبة منطورة في تعيناتها ولكل تعين شان على حياله فكل تعين متصف بما لا يتصف به التعين الآخر بل بنقيض ما اتصف فلا امتناع بالاتصاف بالمتقابلات وقد عرفت سابقا ان احكام التعين بما هو تعين لا تسري الى الحقيقة الحقة فلا يلزم اتصافها باللذة والالم والنجاسة والخساسة وغيرها ولما كانت التعينات متغائرة ومغائرة للحقيقة المطلقة صح التكليف والرسالة وما يتفرع عليها ولما كانت الانبياء عليهم السلام مبعوثين لتبليغ الاحكام الى كافة الانام وكانت هذه العقيدة اجل من ان تناله عامة الافهام كانت دعوتهم اليها تدريجا لهم في الضلالة وتبعيدا اياهم عن الهدى

والدلالة فلو بعثت الانبياء عليها فات فائدة الرسالة ولذا امروا عليهم السلام بان يكلموا الناس بما يتمكنوا من فهمه من الكلام والسر ان بناء الرسالة على تغاير المطلق والمقيد وتغاير التعينات في انفسها لاستدعائها مرسِلا ومرسَلا ومرسلا اليه ومرسلا به فالدعوة المتفرعة على الرسالة المبنية على المغايرة انما تكون هي الى ما يبتني على التغاير فلا محالة لم يدع الانبياء عليهم السلام الى التوحيد الوجودي ولما كان الرسول سفيرا بين الحق والخلق وواسطة بين الرب والعبد فله مناسبة بهما جميعا فهو من حيث تبليغه الى الخلق رسول نبي ومن حيث قربه من حضرة الحق ولي صفي فهو من حيث انه رسول مبلغ للاحكام الالهية لا يفصح الا عما عليه بناء الرسالة ومن حيث انه ولي متقرب للحضرة الاحدية لا يشير الى ما هو شان الولاية ولذا بنيت الشريعة على الاظهار والاعلان وطويت الحقيقة على الاسرار والكتمان فالشريعة ظاهرة باطنها الحقيقة والحقيقة معنى لفظه الشريعة ولما كان سيدنا ومولانا سيد الانبياء وافضل الرسل وكانت ملته البيضاء اعدل الاديان والملل خاتما للرسالة جامعا لكمال الحكمة والعدالة مبعوثا بجوامع الكلم مفصحا عن دقائق المعارف وجلائل الحكم كان الكتاب المنزل عليه والاحاديث المعزية اليه حاوية بين الشريعة والحقيقة جامعا للحكم الجليلة منها والدقيقة كما اشار اليه الشيخ الاكبر في الفص النوحي من فصوص الحكم وسياتي نقله انشاء الله تعالى خاتمة قد اشرنا في فواتح الرسالة الى ان العلم بالله تعالى غير متوقف على الدعوة والرسالة وان العقل يستقل في العلم بالصانع ووجوده بالنظر الى مظاهر فيضه وجوده لكن يجب في المعارف الدينية والعقائد اليقينية التي يستقل بعلمها العقول ان ينتقل من الدلالة العقلية الى النواميس الالهية والحجج القدسية التي جاء بها الرسول ليزداد العقل الى الايمان ايمانا والصدر ثلجا والقلب اطمينانا بتطابق العقل والسمع وتعاون الحكمة والشرع لا سيما والوهم مستول على العقل سلطانه ونازع في القلوب شيطانه لا سيما في المسئلة التي نحن فيها فقد افرطت فيها الاوهام وتدلهت حيرةً من قرع سمعه بها ادهش منها اوهام

فنحن اذ قد فرغنا بمنه واحسانه عن اثباتها بالدلالة العقلية القوية نريد الآن ان نشيدها ونؤيدها بآيات الكتاب الالهي والاحاديث النبوية كيلا يتشنع بمخالفة الشرع متكلم مجوج ولا يرد قرع بمناقضة السمع متكلف لجوج فنقول قد عرفت في خواتيم الفصل الاول ان التقييد بالتنزيه شرك والتحديد في التشبيه افك والاطلاق تسديد ما فيه ريب وشك والآيات القرآنية والاحاديث المصطفوية جامعة بين التشبيه والتنزيه فان الكلمات الدالة على التشبيه واقعة في الذكر الحكيم واحاديث النبي الكريم ولا يبتادر منها الا المفهوم الاول لا معناه المأول لانها نازلة وواردة في مقام الارشاد المقتضي للايضاح والافهام دون الاهمال والابهام والاضلال والايهام ولم ينقل عن النبي عليه الصلوة والسلام ولا عن عترته واصحابه الكرام عن طريق صحيح التصريح بوجوب تاويل شئ من المتشابهات لاسيما وقد بعث صلى الله عليه وسلم بافصح كتاب وافصل خطاب واجزل منطق واجمله واتم دين واكمله ولو كانت المتشابهات واجبة التاويل لما وصف دينه بالاتمام والتكميل وقد ورد في الكتاب المبين حكاية عن الانبياء والمرسلين حيث دعوا قومهم الى التوحيد انهم قالوا مخاطبين اياهم مالكم من اله غيره ومدلوله الصريح نفي الاله سوى الله مطلقا باطلا كان او حقا وذلك هو التوحيد الوجودي الجامع بين التشبيه والتنزيه ولو كان الانبياء عليهم السلام بالتنزيه منفردين وبالتوحيد الوجودي جاحدين لقالوا مالكم من اله حق غيره ولا يتوهم انهم ارادوا النفي الاله الحق غير الله لاخلاله بالافهام الذي يقتضيه مقام الدعوة لاسيما والنكرة قد وقعت في خبر النفي فافادت العموم فعلم ان الكتاب الالهي والحديث النبوي المشتملين على جوامع الكلم الناطقة بالاسرار والحكم على التشبيه والتنزيه محتويان وعلى الصورة والمعنى منطويان ويتامل في قوله تعالى ليس كمثله شئ وهو السميع البصير فانه يدل عليهما ويشير اليهما بوجوه الاول ان قوله ليس كمثله شئ يدل على التنزيه لان الكاف اما زائدة فيكون مدلوله نفي المثل وهو التنزيه

او بمعنى المثل فيكون على نحو قولك مثلك لا يماثل اى من يكون مثلك فى كرم الفعال وحسن الخصال او وضاءة الجمال او مزية الكمال لا يماثله احد فكيف انت وهذا ابلغ فى التنزيه وقوله وهو السميع البصير اطلاق لصفة التشبيه عليه تعالى وهو التشبيه. الثانى ان قوله ليس كمثله شئ يتضمن اثبات المثل بناءً على ان الكاف ليست زائدة ففيه تشبيه وقوله وهو السميع البصير يتضمن الحصر والحصر يتضمن نفى المثل فهو تنزيه الثالث ان قوله ليس كمثله شئ فيه اثبات للمثل بناء على ان الكاف ليس زائدة ونفى له لان نفى مثل المثل يستوجب نفى المثل ففيه تشبيه وتنزيه وكذلك قوله وهو السميع البصير فيه اطلاق لصفات التشبيه ففيه تشبيه وايضا فيه حصر يدل على نفى المثل وهو تنزيه وايضاً فى الحصر دلالة على ان من هو سميع وبصير ليس الا هو وهذا تشبيه ولينظر فى قوله صلى الله عليه وسلم سبحانك حيث كنت فنزه مع اثبات الحيث وهذا القدر من البيان وان كفى فيما نحن بصدده ولكنا نزيدك بياناً احيا لجدل الخصم ولدده فاما الآيات القرآنية فمنها قوله عز من قائل الا انه بكل شئ محيط وقوله وهو معكم اينما كنتم وجه الاستدلال ان الضمير راجع اليه سبحانه فله بذاته احاطة بجميع الاشياء وتلك الاحاطة وان لم يدرك كنهها فهى لا يعقل الا على ما اعتقده الصوفية الصافية الكرام وكذا معيته تعالى مع الاشياء بذاته وان لم تدرك تلك المعية بالكنه ولا يسع المتكلمين ان يأولوا ها الى احاطة الصفات ومعيتها اما اولا فلكونه خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يعقل معية الصفات من دون معية الذات ولا سبيل لهم الى القول بالمعية الدهرية لانكارهم اياها ولا الى التزام المعية المكانية او الزمانية لغلوهم فى التنزيه ومنها قوله عز مجده ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون. ففيه دلالة على ان قربه تعالى من عبده قرب حقيقى كما يليق بذاته ولو كان قربه تعالى عبارة عن قربه بالعلم والقدرة مثلا لقال ولكن لا تعلمون ونحوه واذ قال ولكن لا تبصرون. ن.

دل علی ان قربہ قرب حقیقی صالح لان یدرک بالبصر لو کشف اللہ عنہ الغطاء ومنہا قولہ تعالی شانہ
ونحن اقرب الیہ من حبل الورید لان افعل من یدل علی الاشتراک فی القرب وان اختلفت الکیفیۃ
ولاریب فی ان قرب حبل الورید حقیقی بخلاف قرب الصفات فاذن قربہ جل شانہ حقیقی وانہ
اکمل انحاء القرب الحقیقی ومنہا قولہ سبحانہ فلما جاءہا نودی ان بورک من فی النار ومن حولہا
وسبحان اللہ رب العلمین یا موسی انہ انا اللہ العزیز الحکیم ومنہا قولہ تعالی کل شیء ہالک الا وجہہ
ومنہا قولہ تعالی اجعل الالہۃ الہا واحدا ان ہذا لشیء عجاب وجہ الدلالۃ انہ صلی اللہ علیہ وسلم
دعی قریشا الی کلمۃ التوحید وہم اہل اللسان ففہموا منہا نفی الالہ مطلقا سوی اللہ وتحدیدوا منہا التوحید
الوجودی الذی مآلہ القول بوحدۃ المتعدد فقالوا متعجبین اجعل الالہۃ الہا واحدا لکون ہذا المعنی
اجل من ان تنالہ عقولہم التی ہی اوہام مالوفۃ وتدرکہ افہامہم التی ہی بالوساوس مالوفۃ ولم ینکر
النبی علیہ الصلوۃ والسلام مع ان المقام مقام الارشاد والافہام دون الابہام والایہام
واما الاحادیث النبویۃ فمنہا قولہ علیہ السلام اصدق کلمۃ قالہا العرب قول لبید الا کل شیء
ما خلا اللہ باطل وقولہ اللہ سبحانہ یقول مرضت فلم تعدنی وقولہ صلی اللہ علیہ وسلم فی حدیث
طویل والذی نفس محمد بیدہ لو انکم دلیتم بحبل الی الارض السابعۃ السفلی لہبط علی اللہ فقد لاح
بنور الوحی والحکمۃ ان من نزہ فقط او شبہ فقط فقد وقع فی غی من الاعتقاد ومن حافظ علی احکام
ولاخط المرتبتین تیمما فی طرفی الاقتصاد واللہ الموفق للرشاد والہادی الی السداد ومنہ المبدء
والیہ المعاد ولنجعل الکلام بآیات الملک العلام واحادیث نبیہ علیہ السلام مسک الختام سائلین اللہ
حسن الاختتام مصلین علی سیدنا سید الانام وآلہ وصحبہ الغر الکرام وآخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین
توصیۃ ان خیر ما یتواصی بہ ان یتقی اللہ فی العلانیۃ والسر وان کنت فی ہذہ التوصیۃ ممن
نسی نفسہ وامر غیرہ بالبر فیا لہفی علی عمر اتلفتہ وزمن فی الہوی اسلفتہ وسوء عمل اخلفتہ وقدر

بالخلاعة وضعته وقد زمن من البضاعة اضعته وريعان شباب في الزهو قضيته وعيش لباب
في اللهو مضيته عفا الله عني وعنك واذهب عنا بواسع رحمته الضيق والضنك ووفقنا لصالح
الاعمال وجميل الفعال توفيقا وجعلنا مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن اولئك رفيقا وبعد ذلك فاني اوصيك بان تتلطف فيما القيت اليك
فتستعد لنيل السعادة وتنضو عن عقلك جلابيب الوهم ووساوس العادة وان تضن بما
افيضت عليك كل الضن على من يكون اعتقاده من بعض الظن وان تتجنب في سلوك ذلك
الطريق عن حمل الاثقال والمغارم فالمشي والمسير على احد من ظبا الاسياف الصوارم ولا تركن
الى مريد ذي براء وذي غمر مراء او غمر ذي امتراء فالوسواس نازع ولو ان الحق بازع والوهم
خادع ولو ان العقل بالحق صادع لاسيما والخصم اشد الدد او اكثر عددا واوفر مددا والناس كانوا
طرائق قددا اجسام كانها خشب مسندة وارواح هي في اللجاج جنود مجندة والسنة حداد
في المضاء قضب مهندة وقلوب كالحجارة او اشد قسوة وعقول مخمورة وان لم يتذوقوا من الكاس
حسوة غذي صغيرهم بدر الجهالة يوم ميلاده وربي في حجور الاعتداء ومهاده فلم يزالوا منذ حبلوا
معتدين لملك كبيرهم شيطان الوهم من قياده واشترى الضلالة بطريفه وتلاده فما ربحت
تجارتهم وما كانوا مهتدين فلا تبث عليهم بسرك ولا تقابل اساءتهم ببرك ولا تشرك عدوا
في نجوى ولي ولا ترفع شكوى شجي الى فارغ خلي فاين الفظ القاسي من الصب وما
يقاسي وماذا يداوي العليل ويواسي غير العائد المعلل او الطبيب الآسي والا فما اشبهك
بكاهف مدنف بانهم تبلى بتكلف معنف لائم كالآبل بمن يخاطب بالمعقول البهائم العجم
وتسمع الحكم الخلو الى الصم فهي لن تنصدع بقرعك الصفا اعابل لن نبديك ذاك بها وصدا فانني
موثقا من الله لتعرضن عنهم وتتخذن سواء السبيل فالله بيني وبينك والله على ما نقول وكيل

صحت نامہ اغلاط رسالہ روض المجود

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۵	وسلافه	وسلافه شراب
۳	۲	معرفة	معرفتهم
〃	۱۷	معرفة	معرفته
۴	۲	مهتیم به	یهتم به
〃	۳	لما کانت	ولما کانت
〃	۷	ودال دلیل شد	ودال دلیل شد
〃	۹	تخالف	وتخالف
〃	۱۵	اصواب	اصوب
۵	۴	عمر	نعم
۶	۵	فی طور الولایه	فی طور الولایة
〃	۶	فی طور الولایه	فی طور الولایة
〃	۹	تنزن	متزن
〃	۱۱	ینعرض	تتعرض
〃	۱۳	ونشلیه نیظر فی نهایها	وتشبیها النظر فی نهایة العجائب
〃		بالصواب	لاصواب
〃	۱۴	واحد لا یختلف	واحدة لا یختلف
〃	۱۶	الکاشفة	الحقیقة
۸	[illegible]	المصادق	المصداق
۸	۸	المکنوبه	المکذوبة
〃	〃	هذا الاحتمال	هذا الاحتمال
〃	۱۲	الذی	التی
〃	۱۵	عن	الی
۹	۲	منتزعه	منتزعة
〃	۶	تعلیلة	تعلیلیة
〃	〃	تعلیلة	تعلیلیة
〃	۱۳	هذا الباب	هذا الباب
〃	〃	هذا الکتاب	هذا الکتاب
〃	۱۵	متشابه	متشابة
〃	۱۶	منتزع	منتزع
〃	۱۷	واعیانها	فله منشار
〃	۱۸	معتبر	ذلك
〃	〃	جوهرها	وان
〃	〃	نسبة	نسبة
۱۰	۲	اذا الوجود	اذ الوجود
〃	〃	نقائقها مع حاشیه	حقائقها
〃	۶	الساریة	الساریة

صحیح	غلط	سطر	صفحہ
سطلقة	مطلقة	۱۲	۱۰
نابعًا	تابعًا	۷	۱۳
نفثنا	نُفثنا	۱۵	۱۴
نهاية	نهايته	۱۰	۱۵
فی مظانه اى مقامه ۱۲	فی منلانه	۵	۱۶
سواها	سواها	۱۳	۱۷
فتعاقب	فيعاقب	۱۶	۱۸
فتثاب	فيثاب	۱۷	〃
وتلتذبه	ويلتذبه	〃	〃
ماتحل	مايحل	〃	〃
ماينالف	ماتتالف	۱۸	〃
يتعدّاها	بعداها	۳	۱۹
اسما واحكامًا	اسم واحكام	۴	〃
الاستبعاد	الاستبعداد	۷	〃
احكاما	احكام	۱۲	〃
اكتنفت	اكتنقت	۲	۲۰
اشتراك واحدها ۱۲	اشتراك	۱۵	〃
قيّد	قيد	۱۰	۲۱
فى امانة	فى امانة	۷	۲۱

صحیح	غلط	سطر	صفحہ
ينفيها	ينفسها	۱۲	۲۲
يبقيها	يبقها	〃	〃
المهم	المبهم	۱۵	〃
حيارى	حبارى	۱۸	〃
يبادروا	يبادر	۲	۲۳
قبل	واقبل	۳	〃
تلتفت	تَلتَفِت	〃	〃
المذاهب	المذهب	〃	〃
قرضناه	قرضناه	۹	۲۵
هذا التقدير	هذا التقدير	۱۲	〃
اذا الوجودات	اذا لوجودات	۳	۲۶
لما لم يحتج	لما يحتج	۷	〃
اذ ضمم	اذ ضمم	۴	۲۷
مشترك	مشتركه	۱۲	〃
وهذا البرهان	وهذا البرهان	۱۸	۲۸
فطابقه حكى عنه ۱۲	فطابقه	۱۷	〃
نسبته	نسبة	۱۵	۲۹
المذهب	المذاهب	۱۶	〃
[illegible]	[illegible]	۴	۳۰

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳۰	۸	بینہا	[illegible]
″	۱۰	انماان	انما ان
″	۱۹	تحلیلۃ	تحلیلیۃ
″	″	ہذا التقدیر	ہذا التقدیر
۳۱	۲	ہذا الاحتمال	ہذا الاحتمال
″	۱۰	قضضنا	قضضنا
″	۱۲	الشراب	السراب
″	۱۳	الی العقد	الی العقد والحل الہا
۳۲	۱۴	بنقص	بنقیض
۳۳	۴	الی ینتہی	الی ما ینتہی
″	۶	باطنۃ	باطنہ
″	۱۹	وتدلۃ	وتدلہ
۳۴	۲	مصنوع	مرفوع
[illegible]	۱۰	[illegible]اتمام	بالاتمام
۳۵	۸	بن	من
″	۱۳	معینہ	معینتہ
″	۱۵	معینہ	معینۃ
۳۶	۵	الاوجہ	الاوجہہ
″	۸	ہذا المغنی	ہذا المعنی
″	۱۴	مسکی	مِسکِیّ
۳۷	۱۵	فی نحوی	فی نجوی

اطلاع

یہ رسالہ ہمارے مطبع مین حسب فرمایش عالیجناب مولوی حکیم سید علی صاحب ناظم سوم عدالت دیوانی بلدہ طبع ہوا ہی حق تصنیف محفوظ ہی کوئی صاحب بلا اجازت تحریری کے قصد طبع نہ فرماوین —

المشتہر منیجر مفید الاسلام پریس —